



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تنظم فرقة البحث التكويني الجامعي - PRFU بقسم العلوم المالية والمحاسبة

حول "قياس وتحليل فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائية"

تحت رمز: F03N01UN210120230001

بالتعاون مع مخبر الإقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)،

ومخبر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة (SFKE)

وبمشاركة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات - الجزائر (CNCC)



الملتقى الوطني حول:

مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية

التشخيص والعلاج في ضوء التجارب الدولية

يوم: 30 أكتوبر 2024

بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الهيئة المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. بوفندي توفيق مدير الجامعة

المشرف العام: أ.د. كيموش بلال عميد الكلية

رئيسة الملتقى: د. عمارة مريم

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ.د. مزياي نور الدين

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. عبد الواحد محمد

الإشكالية:

يبدو أن الفضائح المالية العديدة التي عرفتها عدة دول قوية إقتصاديا ساهمت في تراجع الثقة في الدور المجتمعي للمدقق الخارجي، وقد تم بالفعل إجراء العديد من الدراسات الفردية والمؤسسية، تهدف إلى تحليل فجوة التوقعات في بيئة التدقيق؛ وفي هذا السياق، أطلقت المفوضية الأوروبية في عام 2010 دعوة للتفكير على المستوى الأوروبي، بعنوان "سياسة التدقيق: دروس من الأزمة"، الغرض من هذا التفكير هو القيام بتشخيص عام حول الوضع الحالي للتدقيق في أوروبا، وهذه المبادرة تدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمهمة التدقيق إلى التعبير عن آرائهم حول هذه المسألة. يبدو إطلاق المفوضية الأوروبية لهذه الأفكار رمزا للتشكيك في الشرعية الاجتماعية للمدقق في أعقاب الفضائح المكتشفة.

الجزائر ليست محصنة ضدّ أزمات التدقيق القانوني التي مست البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء؛ ولهذا قررت الحكومة القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية والمهنية لترقية الممارسات المحاسبية و المهنية، وكانت البداية بالإصلاح المحاسبي المتمثل في اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) سنة 2007 كمرجعية محاسبية جديدة مستوحاة من الممارسات المحاسبية الدولية، ثم إصدار القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث تم بموجبه إعادة تنظيم وتأطير المهن المحاسبية في الجزائر، من خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية على غرار إصدار ستة عشرة (16) معيارا جزائريا للتدقيق (NAAs) لحد الآن، مستوحاة من معايير التدقيق الدولية (ISAs).

ورغم تلك التطورات المهمة في بيئة التدقيق الجزائرية، إلا أن الأطراف ذات العلاقة ترى أن هذه المهنة لم تصل بعد إلى المساهمة الفعالة المنتظرة منها في ضمان السير الحسن للحياة الاقتصادية من خلال تقليل حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح. كما أن قضايا التلاعب المحاسبي والتهرب الضريبي والإختلاسات، وغيرها التي إرتبطت بالعديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة، أفرزت تساؤلات جديدة حول حدود مسؤولية محافظ الحسابات في الجزائر نحو تلك الأفعال من الناحية المهنية والقانونية، ومدى بذله العناية المهنية الواجبة في أداء مهمته في إطار المعايير المهنية المعمول بها. وفي المقابل يعتقد المهنيون في الجزائر أن ضعف مساهمتهم في تعزيز الثقة بين الأعوان الاقتصاديين راجع إلى عوامل تتعلق بخصائص البيئة الجزائرية الاقتصادية والتشريعية والثقافية، ولا علاقة لها بكفاءة المدقق الخارجي.

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الملتقى في الأسئلة التالية::

- ما هو حجم فجوة توقعات في بيئة التدقيق الجزائرية؟
- ما هي الخصائص الرئيسية لفجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية؟
- ما هي الآليات المؤسسية والقانونية والتنظيمية التي يمكن اقتراحها لتضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية؟

أهداف الملتقى:

- فهم طبيعة مشكلة الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وتقارير التدقيق، وأداء المدققين؛
- تحليل ظاهرة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق بأبعادها المتعددة (إقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، والإستناد إليه كمرجع لتنفيذ إجراءات وسياسات بغرض تضييق هذه الفجوة؛
- تحديد الخصائص التنظيمية والمهنية لسوق التدقيق الجزائري، ومن ثم الكشف عن الإختلالات الهيكلية المحتملة؛
- فهم الإحتياجات الحقيقية لمستخدمي القوائم المالية وتقارير التدقيق القانوني (محافظ الحسابات)، ومعرفة نظرتهم إلى أداء المدققين القانونيين في الجزائر؛
- تقديم إقتراحات وحلول عملية متكاملة إلى الهيئات المشرفة والمنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر ومساعدتها على وضع السياسات والإجراءات اللازمة للرفع من مستوى جودة التدقيق الخارجي، وتدعيم دوره في زيادة الثقة والشفافية في الاقتصاد الجزائري.

محاورة الملتقى:

1. تطور الإطار النظري للتدقيق الخارجي؛
2. الإطار الفكري لمشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق؛
3. دور المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في تطوير وتدويل مهنة التدقيق؛
4. دور تحسين وتطوير التعليم المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق؛
5. دور اعتماد وتفعيل أنظمة حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق؛
6. دور تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي لمهنة التدقيق في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق؛
7. تحديات ممارسة التدقيق الخارجي في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؛
8. دور نظم رقابة الجودة في مكاتب التدقيق في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق؛
9. دور الهيئات الحكومية الرقابية والإشرافية في تضيق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق؛
10. دور ترقية وتطوير أساليب الإتصال المالي بالمؤسسات في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق؛

المستهدفون والمشاركون في الملتقى:

الأستاذة الجامعية، طلبة الدكتوراه، مهنيو المحاسبة، إدارات المصالح الضريبية، ومدراء المؤسسات الإقتصادية والمالية.

شروط المشاركة:

- يكتب البحث طبقاً للأصول العلمية المتعارف عليها أكاديمياً؛
- ألا يكون البحث منشوراً أو تمت المشاركة به في ملتقى آخر أو يوم دراسي أو مقدم للنشر في المجالات العلمية؛
- أن يندرج موضوع البحث ضمن أحد محاور الملتقى؛
- أن لا يتجاوز عدد المشاركين باحثين إثنين (02)، وتعطى الأولوية للمشاركات الفردية والميدانية؛
- تقبل المداخلات باللغات الثلاث: العربية؛ الفرنسية؛ الإنجليزية،
- ألا يتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية 20 صفحة؛
- يتم إعداد الأوراق البحثية وفقاً للقالب المحدد في الديباجة.
- تخصص صفحة مستقلة ضمن الورقة البحثية ملخص باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية. مع ذكر الكلمات المفتاحية.
- ترفق الورقة البحثية باستمارة مشاركة تتضمن المعلومات التالية: إسم الباحث، رتبته العلمية، عنوانه الإلكتروني، رقم هاتفه، والمؤسسة (والمخبر) التي ينتمي إليها، مع تحديد محور الورقة البحثية.

مواعيد وملاحظات هامة:

- آخر أجل لإرسال الأوراق البحثية كاملة: 15 سبتمبر 2024.
- آخر أجل للإبلاغ عن نتائج تحكيم الأوراق البحثية المستلمة: 05 أكتوبر 2024.
- ترسل الأوراق البحثية إلى البريد الإلكتروني الخاص بالملتقى: audit2024skikda@gmail.com
- للإستفسار يرجى الإتصال على البريد الإلكتروني للملتقى.
- رابط قالب المداخلات:

<https://docs.google.com/document/d/1GzeGWABoyrjaWt5RbG9TcxvvZpiiCLJ3/edit>